الطائفية الدينية ومواجهة الدولة في الهند

Confronting Religious Sectarianism and State Effectiveness in India

د. محمد شاكر حسين

مدرس العلوم السياسية–كلية السياسة والاقتصاد–جامعة السويس

Mohamed.Shaker@eco.suezuni.edu.eg

الملخص

يعالج البحث واحدة من أعقد المشكلات التي تواجه الدول، ألا وهي الطائفية الدينية ومدى فاعلية الدولة الهندية في مواجهتها، ومن ثم فإن هذه الورقة تبدأ بتبيان مفهوم فاعلية الدولة ومؤشرات تلك الفاعلية، ثم العلاقة بين فاعلية الدولة والطائفية فيها. ثم تقوم الدراسة باستعراض الصراعات الطائفية الهندية بداية بالصراع الهندوسي المسلم، ثم الصراع الهندوسي السيخي، ثم تعرج على الصراع بين الهندوس والديانات الأخرى، محللةً أسباب وعوامل تلك الصراعات، سواء كانت العوامل التاريخية أم العوامل السياسية أم الاقتصادية أو الثقافية. تنتقل الدراسة بعد ذلك لدراسة السياسات التي اتبعتها الهند لمواجهة الطائفية، وأخيراً كيف أثرت الطائفية على فاعلية الدولة الهندية، ومن ثم تستعرض تطور الاقتصاد الهندي، ثم تطور مجالات التنمية البشرية ثم التوسع العسكري، ثم الاصلاح الاقتصادي والإصلاح التعليمي. وتختتم الدراسة بنتيجة هامة مفادها أن الهند من الدول التي تتغلل بها الطائفية بشكل كبير، إلا أن فاعلية الدولة لم تتأثر بهذا، فالهند دولة ذات فاعلية، تستطيع ممارسة كافة وظائفها، وهو ما اتضح من نجاحها فى ممارسة الديمقراطية وإن كانت شكلية، كما قدمت سياسة يحتذى بها في إدارة التعددية العرقية والدينية لتحقيق الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: التعددية، الطائفية، فاعلية الدولة، الصراع

Abstract

The research addresses one of the most complex problems facing states, namely religious sectarianism and the extent of the effectiveness of the Indian state in confronting it. Therefore, this paper begins by clarifying the concept of state effectiveness and indicators of that effectiveness, then the relationship between state effectiveness and sectarianism. Then study reviews Indian sectarian conflicts, beginning with the Hindu-Muslim conflict, the Hindu-Sikh conflict, and it turns to the conflict between Hindus and other religions, analyzing the causes and factors of those conflicts, whether historical factors, political factors, economic, or cultural factors. The study then moves on to examine the policies that India followed to confront sectarianism, and finally how sectarianism affected the effectiveness of the Indian state. It then reviews the development of the Indian economy, then the

development of the areas of human development, then military expansion, then economic reform and educational reform. The study concludes with an important conclusion that India is one of the countries in which sectarianism is largely permeated, but the effectiveness of the state was not affected by this. India is an effective state that can exercise all its functions, which is evident from its success in practicing democracy, even if it is formal, as and it also presented an exemplary policy, In managing ethnic and religious pluralism to achieve political stability.

Keywords: Pluralism, **Sectarianism, State Effectiveness, Conflict**

مقدمة

تتميز المجتمعات بأشكال كثيرة من التعدد سواء كان تعدد ديني ومذهبي، أو ثقافي ولغوي، أو اجتماعي قبلي وعائلى وعشائري، أو تعدد أثنى، ولم تخرج المجتمعات العربية عن هذا النسق المجتمعي، بل هي من أكثر المجتمعات التي تزخر بالتعدد بكافة أشكاله وألوانه، وكان هذا التلاقي بين الثقافات والانتماءات الأولية يشكل عامل تقوية للمجتمعات العربية، حيث بنت من خلالها عدة حضارات عريقة، لكن نتيجة للحروب والصراعات السياسية وظاهرة الاستعمار الأوروبي التي شهدتها شبه القارة الهندية نشبت مفاهيم وقضايا الطائفية والأقليات، وقد أضحى هذا التنوع يشكل عائقاً أمام التماسك الاجتماعي مع ظهور مشاعر الاستبعاد التي يغديها الإحساس بالمظلومية من التخصيص السلطوي للقيم وتفاوت أو عدم عدالة توزيع الموارد والثروة بين المكونات المجتمعية في المدن والريف.

يعد (الدين) أحد الموضوعات التي شغلت علماء الفلسفة والأنثروبولوجيا والاجتماع، إذ يمثل ركنًا أساسيًّا من (إنسانية) الإنسان، ومحورًا رئيسيًّا في حياة الشعوب منذ قديم الزمان. وقد تفاعلت هذه الطبيعة البشرية مع ذلك التمحور للإنسان حول الدين، فاشتعل بين البشر صراعات عديدة– بحسب سنة التدافع– سواءً بسبب العامل الأول (طبيعة بعض الأديان) أو بسبب العامل الثاني (تعصب بعض أتباع الأديان وتسلطهم وتعديهم)، لترسم هذه الصراعات علامات الاستفهام ودوائر الحوار والنقاش حول أسبابها وسبل علاجها. ورغم هذه الصراعات فقد ظلت الرغبة في مد الجسور الموصلة بين الشعوب والأمم، والعيش في وئام ووفاق وسلام. ووفقا لتصنيفات النظم السياسية المقارنة، يعد النظام السياسي الهندي نظام تعددي. وتركز هذه الدراسة على بحث وتحليل الطائفية الدينية وانعكاساتها على فاعلية دولة الهند.

مشكلة الدراسة

كانت هناك آمالا بأن تكون الهند نموذجا للدولة الديمقراطية، ولكن الأثنية والعنف الطائفي مثلت تهديدا لفاعلية الدولة الهندية، وعرقلت التطور السياسي، وأعاقت تنفيذ اجراءات الحكومات المتتالية ومؤسسات الدولة في مواجهة العديد من الأزمات، وهذا ما يظهر جليا في الأداء السياسي والحكومي.

في ضوء ذلك تحاول الدراسة الحالية الإجابة على سؤال رئيس يدور حول: ما مدى العلاقة بين الأثنية وفاعلية وقدرة الدولة الهندية؟، ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

1) ما المقصود بمفهوم فاعلية الدولة؟ وما هي مؤشراتها؟ وعلاقتها بالطائفية؟
2) كيف ساهمت العوامل المختلفة في تكريس العنف الطائفي في الهند؟
3) ما انعكاسات الطائفية على فاعلية الدولة الهندية؟

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام اقتراب تحليل النظم لتفسير مسببات نشوء ظاهرة الطائفية وتداعياتها من خلال التعرف على مدخلات النظام والتي تتعلق بمحددات ظهور هذه الظاهرة، وعملية التحويل، إضافة إلى المخرجات وتكريس الطائفية في الهند.

كما تستخدم الدراسة اقتراب الجماعة والتركيز على دارسة الجماعات ودورها في المجتمعات باعتبار أن المكون الطائفي يتمثل في جماعات سياسية تعيش في بيئة تتفاعل معها أخذا، وعطاء، إذ يتم النظر إلى المجتمع الذى يتكون من شكل فسيفسائى من الجماعات المتعددة، بينما يعتبر النظام السياسي مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار في إطار من نمط التعاون أو الصراع أو التنافس أو التوافق، ويؤثر نمط هذا التفاعل بين الجماعات وطبيعة العلاقات فيما بينها في النظام السياسي والدولة، وذلك بمراعاة المتغير الخارجي.

مفهوم فاعلية الدولة ومؤشراتها

وفقًا لمفهوم فاعلية الدولة تمثل الدولة الوطنية الإطار الجامع الذي تعمل بداخله النظم السياسية، وتكون هذه النظم بمثابة الجهاز المعبر عن سلطة الدولة وسيادتها على إقليمها وشعبها، وعليه فإن التحولات التي تطرأ على الدولة الوطنية يمكنها أن تؤثر تأثيرات واضحة على النظم السياسية. (مروة محمد عبدالمنعم، 2022، ص149)
توجد عدة مؤشرات تدلل على المفهوم الإجرائي لفاعلية الدولة، نذكر منها بشكل خاص ما يلي: (المرجع السابق، ص149)

1) ما تقدمه الدولة أو قدرتها من خلال نظامها السياسي على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها مثل التعليم، الصحة، الخدمات، إلخ.
2) قدرة الدولة على أداء وظائفها الأمنية والحفاظ على سيادتها، من خلال حفظ النظام العام وحماية الدولة ضد الاعتداءات والتدخلات الخارجية.
3) قدرة الدولة على أداء وظائفها الاقتصادية، من خلال علاقتها بعملية الإنتاج وقدرتها على التوزيع العادل للموارد في المجتمع.

وتعتمد كافة المؤشرات السابقة على استمرار صفة الدولة، من خلال الحفاظ على إقليمها وحدودها الجغرافية، والقبول العام بها، وغلبة مشاعر الولاء الوطني بين شعبها، ووحدة الهوية الوطنية، والتوافق حول مكونات الجماعة السياسية. ومن ثم تتأكد سيادة الدولة الوطنية على مواردها، وذلك بالابتعاد عن فكرة تفكك الدولة والتقليل من سيادتها، ومنع دول أخرى من التدخل في شئونها تحت ذريعة التدخل لحماية حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب. (المرجع السابق، ص 150)

وتتسم الدولة ذات القدرة أو الفاعلية بأن الأطر المؤسسية والقانونية بها لها القدرة على تحمل أية اضطرابات داخلية أو خارجية يمكن أن تتعرض لها الدولة. وعليه، فإن الدولة الهشة التي تشهد ضعفًا في هياكل ومؤسسات الدولة، وتزايد حدة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، يمكن مساعدتها من قب بعض المنظمات الدولية لتطويرها مؤسسيًا، لتحسين فعاليتها وقدراتها، ومن ثم تصبح دولة ذات فاعلية. (Nay Olivier, 2013, p328) وفي ظل عالم العولمة الذي نعيشه اليوم، ومع نمو تأثير الفاعلين من غير الدول، ازدادات الضغوط على الدولة فيما يتعلق بضرورة تطوير وتحسين أداءها، وتطبيق الحوكمة واستثمار رأس المال الاجتماعي لزيادة قدراتها وتحقيق الفاعلية والحفاظ على تماسكها. (Ibid, 2013, p328)

العلاقة بين فاعلية الدولية والطائفية

يرتكز مفهوم الطائفية على الانتماء لطائفة ما اجتماعية أو دينية، وسعي المنتمين إلى هذه الطائفة إلى إلحاق الضرر بالطوائف الأخرى، واتخاذ بعض السلوكيات التي من شأنها تحقيق مصالح طائفته مع الإضرار بمصالح الطوائف الأخرى، فالطائفية تمثل تلك الظاهرة التي تجعل الفرد لا يرى إلا مصلحة انتمائه الضيق مقابل الانتماء الوطني الجامع.(**حسن موسى، 2009، ص 17)**

وعليه، فإن الطائفية يمكن أن تكون منهجًا للعمل السياسي الذي يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن وأدلجته في الحياة السياسية على مستوى الأفكار والمجتمعات والسلطة، وعند توظيف البعض المشاعر الطائفية التي تتولد عن هذا الانتماء الطائفي تحت شعار الدفاع عن حقوق طائفته لحشد تأييد أنصارها لتحقيق مكاسب سياسية خاصة أو ضيقة، فإن التسييس سيدفع الطرف الآخر إلى مواجهته بتسييس مذهبي مقابل له، فيساهم تصعيد وتيرة التسييس المذهبي المتقابلين في تصعيد المشاعر الطائفية والمشاعر الطائفية المضادة في حلقة مفرغة خطيرة لا تنتهي.

فالطائفية السياسية تتسبب في إقصاء المواطنة كرابطة عضوية وحيدة للدولة واستبدالها بالرابطة الطائفية، وهكذا تغدو الطائفية سلاحًا فتاكًا يهدد ووحدة وتماسك الدولة الوطنية.**(رشيد الخيون،2011، ص 16).**

الصراعات الطائفية في الهند

كانت الهند واحدة من الدول التي لديها ظروف دينية معقدة، الهندوسية والإسلام والسيخية والبوذية والمسيحية – يمكن العثور في الهند تقريبًا على جميع الديانات الرئيسية في العالم. وبعد تأسيس حكومة الكونغرس، أرست

الهند مبدأ العلمانية، ولكن في التطبيق الفعلي للمبدأ هناك نقص كبير في المبدأ النظري، والحكومة لا تطبق العلمانية بشكل سليم. فقد امتدت القوى الطائفية تدريجياً إلى المجال الاقتصادي والسياسي، وأخذت العقيدة الطائفية تقترب أكثر فأكثر من السياسة، وبدأت تتدخل في التطور السياسي. وهناك العديد من الصراعات الطائفية في الهند، ولكن بشكل عام، فإن جميع الصراعات الرئيسية تشمل الهندوسية.

تشمل الصراعات الرئيسية: الصراع بين الهندوس والمسلمين، والصراع الهندوسي السيخ، والصراع الهندوسي المسيحي، وما إلى ذلك.(Anirban Mitra and Debraj Ray, June 2019, P.3)

1) الصراع بين الهندوس والمسلمين

بدأ التناقض بين الهندوس والمسلمين يزداد حدة منذ الحكم الاستعماري البريطاني. اتبعت الحكومة البريطانية سياسة التقسيم، التي هدفت إلى تقويض علاقات التضامن والعلاقات بين الهندوس والمسلمين، وتقسيم الطائفتين إلى مجموعتين منفصلتين تكونا معاديتين لبعضهما البعض. أخيرًا، حققت الحكومة البريطانية أهدافها: انتقلت الطائفتان تدريجياً من الوحدة إلى الانفصال والتناقضات، وفي النهاية قسمت الهند إلى دولتين: الهند وباكستان. (Ibid, P.3)

أثناء تقسيم الهند وباكستان، بلغ العنف الطائفي بين الهندوس والمسلمين ذروته. حاول الهندوس ماهاسابها وراشتريا سوياماسيفاك سانغ وغيرهما من المنظمات بذل قصارى جهدها لنشر التعصب الديني والعداء، وتحريض الهندوس على الهجرة من باكستان. وبالمثل، اتخذت الرابطة الإسلامية أيضًا إجراءات متبادلة، وحثت المسلمين بشدة على الخروج من الهند. بسبب تحركات كلا الجانبين، حدثت عمليات إراقة دماء وثأر وحشية على نطاق واسع غير مسبوقة في عملية الهجرة، والتي كانت نادرة جدًا في التاريخ الهندي. في غضون أقل من بضعة أشهر، تم تدمير العديد من البلدات والقرى فجأة، وامتلأت باللاجئين والمشردين. كان المشهد فظيعًا لدرجة أن أي شخص كان بالكاد يتحمل رؤيته. ووفقًا للإحصاءات، قُتل ما لا يقل عن 50 شخصًا وشرد 12 مليون شخص. وصل عدد اللاجئين الفارين من الجانبين إلى 14 مليوناً، وتكبد 25 مليوناً آخرين خسائر اقتصادية فادحة. (Ibid, P.4)

منذ استقلال الهند، لم تخف التناقضات والصراعات بين الهندوس والمسلمين الهنود ، لكنها استمرت، بل ازدادت حدتها يومًا بعد يوم. منذ سبعينيات القرن الماضي، أصبح الاتجاه العام للصراع بين الهندوس والمسلمين أكثر تكرارا، والمنطقة والحجم المتضمنان أوسع. في أوقات سابقة، وقعت الصراعات الطائفية بين الهندوس والمسلمين في الغالب في شمال الهند، لكنها امتدت الآن إلى جنوب الهند، واستمر الاتجاه في الانتشار على نطاق أوسع. في الماضي، كان العنف الطائفي مقصورًا بشكل عام على المدينة، لكنه امتد الآن إلى المناطق الريفية الشاسعة. وفقًا لإحصاءات الحكومة الهندية، في عام 1988، حدثت هذه النزاعات في أكثر من 88 مقاطعة، في حين كان عدد هذه المقاطعات في عام 1989 هو 110، مقارنة بإجمالي عدد المقاطعات في الهند: 452. في الوقت نفسه، تتصاعد أعمال العنف باستمرار، مما أدى إلى نتائج أكثر وأكثر خطورة. على

سبيل المثال، أدى تدمير المعبد في أيوديا إلى صراع طائفي وطني في عام 1992، مما أدى إلى مقتل 2000 شخص وإصابة حوالي 5500، ثلثهم من المسلمين. (Ibid, PP6-7)

2) الصراع بين الهندوس والسيخ

بعد الحرب الهندية الباكستانية، تم إنشاء مقاطعة البنجاب بموجب متطلبات السيخ. ومنذ ذلك الحين، نقل السيخ البنجاب إلى مقاطعة مزدهرة. كان السيخ يجيدون الزراعة، كما برعوا في مجتمع الأعمال الهندي والجيش، كل هذا جلب لهم الرخاء، وجعلهم يشعرون بأنهم متفوقون على الآخرين. في أوائل السبعينيات، نيابة عن مصالح السيخ، صرح حزب أكالي أنه يجب معاملة السيخ كمنطقة مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي، ويجب أن يتمتعوا بجميع الصلاحيات باستثناء الدفاع والشؤون الخارجية والنقل وحقوق العملة. وقد رفضت الحكومة المركزية في الهند البيان. (Britannica, (https://www.britannica.com/place/India/Sikh-separatism)

في الثمانينيات، من أجل معارضة الهندوس ومحاربة الإقصاء، أطلق السيخ حركة وطنية مستقلة، حتى أن البعض اقترح إنشاء "دولة خالستان"، والتي تهدف إلى إنشاء دولة السيخ. وقبل ذلك، لفترة طويلة، كان ولاية البنجاب يقودها المؤتمر وحزب أكالي بدوره، ولكن في ذلك الوقت بدأ الوضع السياسي في حالة اضطراب. بعد عام 1983، تدهور الوضع بشكل حاد في الولاية، لأن الحكومة المركزية لم تفِ بالمتطلبات. واشتبك السيخ مع الشرطة، وقُتل أكثر من 10 أشخاص. في عام 1984 قررت الحكومة الهندية اتخاذ خطوات قمعية، وأعلنت كل كانت أراضي منطقة البنجاب في "اضطرابات خطيرة"، ونفذت عملية "النجم الأزرق" في يونيو، وأرسلت الجيش والشرطة إلى هذه المنطقة وهاجمت معبد السيخ المقدس – معبد أمريتسار الذهبي. وبعد هذا الحادث، أكثر من 5000 سيخي شارك الجنود في التمرد في بيهار وراجستان وبعض المناطق الأخرى. وفي 31 أكتوبر من ذلك العام، انتقم متطرفو السيخ من رئيسة الوزراء إنديرا غاندي وقتلوها، مما تسبب في مزيد من الوحشية عمل الهندوس. وقعت عمليات قتل متبادلة في جميع أنحاء البلاد بين الهندوس والسيخ. ولم يهدأ الوضع حتى قدمت الحكومة المركزية بعض التنازلات بعد تشكيل حكومة الولاية الجديدة عام 1992. (Ibid)

3) الصراعات بين الهندوس والديانات الأخرى

بالإضافة إلى التناقضات المذكورة أعلاه، هناك العديد من النزاعات الطائفية الأخرى في الهند، على سبيل المثال، الصراع بين الهندوسية والمسيحية، والصراع بين الهندوس والبوذيين، وما إلى ذلك. يختلف عدد المسيحيين والبوذيين في الهند عن المسلمين. على سبيل المثال، كان المسيحيون يمثلون 2.3٪ فقط من إجمالي السكان في الهند. إنهم يعيشون في المناطق الريفية في جنوب الهند ومناطق أخرى متخلفة اقتصاديًا. في نظر الهنود العاديين، لم تتسبب المسيحية والبوذية في الهند في عواقب وخيمة مثل الإسلام. لكن بعض القوميين الهندوس ما زالوا يعتبرون المسيحيين والبوذيين أعداءهم.(Rui Hu & Keping Tian, 2015, p. 243)

المنظمات الهندوسية معادية لعمل التحول إلى المسيحية من الهندوس. بالنسبة للهندوس، فإن التحول عن الإسلام يعني خيانة دينهم وأمتهم. لذا فهم مكرسون لجعل هؤلاء الأشخاص الذين تم تحويلهم يعودون إلى الهندوسية، ويكافحون الأنشطة التبشيرية المسيحية. في الهند، كان معظم المسيحيين والبوذيين في السابق من الهندوس من الطبقة الدنيا أو "المنبوذين"، قبل أن يصبح معظمهم في صفوف المحرومين سياسيًا واقتصاديًا. ولكن بعد تحول هؤلاء الهندوس السابقين من الطبقة الدنيا أو حتى المنبوذين، حصلوا على مكانة متساوية مع الطبقة العليا من الهندوس، وذلك بفضل سياسة الحكومة، وأصبح بعض المسيحيين والبوذيين نخبًا اجتماعية. هذه الظاهرة يصعب قبولها بالنسبة للهندوس الأعلى غير المستعدين لتحمل ارتفاع مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية. (Ibid, p244)

يعتقد الهندوس من الطبقة العليا أن هؤلاء الكفار انتهزوا الفرص في المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها، لذا فهم أكثر عدائية مع هذه الطوائف. لذلك، غالبًا ما حدث بعض الصراع الطائفي في جميع أنحاء البلاد. من أغسطس إلى أكتوبر 2008، وقع صراع واسع النطاق وطويل الأمد بين الهندوس والمسيحيين في أوريسا وكارناتاكا وماديا براديش وأماكن أخرى. تم إحراق عدد من الكنائس المسيحية، وتدمير المدارس والملاجئ التي أنشأها المسيحيون، وقُتل العديد من المسيحيين والمبشرين، وسرقوا، وهوجموا. كان العنف مروعًا للغاية مما أدى إلى تشريد حوالي 50.000 شخص. (Ibid, p245)

أسباب هذه الصراعات

يمكن تفسير الأسباب التي تجعل التناقضات الطائفية تطارد الهند لفترة طويلة وعلى نطاق واسع من الجوانب التالية:

1) العوامل التاريخية

بعد القرن التاسع عشر، استيقظت الحركة القومية الهندية بشكل متزايد، لذلك انزعج المستعمرون البريطانيون بشدة. في الانتفاضة القومية الهندية عام 1857، بدا أن الهندوس والمسلمين بدأوا يتحدون لتوجيه ضربة قوية للبريطانيين. لقد أدركوا أن استخدام النزاعات الطائفية فقط، وتحريض الهندوس والمسلمين في العلاقة يمكن أن يساعدهم في الحفاظ على حكمهم المستقر. لا يسع البريطانيون إلا الإضرار بالعلاقات بين الطائفتين. اتبعت الحكومة البريطانية سياسة التقسيم، وتحريض الطائفتين، والتي كانت تهدف إلى تقويض التضامن والعلاقات بين الهندوس والمسلمين، وتقسيم الطائفتين إلى مجموعتين منفصلتين تكونان معاديتين لبعضهما البعض. قدم المستعمرون البريطانيون قانون حكومة الهند لعام 1935 الذي تناول قضيتين أساسيتين، الأولى حول إنشاء اتحاد الهند، والثانية حول الحكم الذاتي الإقليمي للشعب الهندي. تسبب هذا الفعل في التوتر الطائفي في الهند، لأن إحدى نقاط حكمها كانت إعطاء أصوات انتخابية منفصلة على أساس امتيازات مجتمعية.

Available at:(https://study.com/academy/lesson/the-origin-of-conflict-between-muslims-hindus.html)

منحت السلطات البريطانية المسلمين علانية امتيازات خاصة، والحكومات المحلية على جميع المستويات تزيد حصة المسلمين في اختيار المسؤولين الحكوميين. وأعلنوا أن المؤتمر يمثل فقط ويعزز مصالح الهندوس، ولا يهتم أبدًا بمصالح المسلمين، مما يقوض العلاقات بين المسلمين وحزب المؤتمر. أعطت السلطات البريطانية حقوق تصويت منفصلة للمسلمين، ومنحتهم نسبة أعلى من مقاعد الكوتا السكانية. نتيجة لذلك ، توقعت الطوائف الدينية الأخرى أيضًا أن تتبع المسلمين، ووافق البريطانيون على مطلبهم، وأنشأوا رسميًا نظام التصويت الطائفي، وقسموا الهنود إلى هندوس ومسلمين وسيخ ومسيحيين ووحدات أخرى كمجموعات انتخابية منفصلة. أخيرًا، حققت الحكومة البريطانية أهدافها: انتقلت الطوائف الدينية تدريجياً من الوحدة إلى الانفصال والتناقض. إن تأثير النظام الانتخابي الطائفي سيء للغاية، فهو يجعل القوى الطائفية كقوة سياسية شرعية تدخل على مسرح التاريخ، كما تحفز المجموعات الدينية المختلفة على الصراع على السلطة، وتفاقم التناقضات والصراعات بين الطوائف، وتزرع بذور صراع طائفي مطول.(Ibid)

2) العوامل السياسية

بعد الاستقلال كانت أخطاء سياسة حكومة الهند أيضًا عاملاً مهمًا في تطور الطائفية. لمجرد أن هؤلاء السياسيين رأوا التأثير الضار للطائفية، فقد وضعوا العلمانية كأساس للدولة بعد الاستقلال. ينص الدستور الهندي بوضوح على أن الهند يجب أن تقود إلى دولة جمهورية ديمقراطية علمانية، المحتوى الرئيسي للعلمانية هو الحرية الدينية والمساواة الدينية والتقسيم الواضح بين السياسة والدين. في الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، طبق حزب المؤتمر هذا المبدأ بشكل أساسي، وحافظ على مسافة وقمع الأحزاب الطائفية والقوى الطائفية بحزم، بحيث يمكن للنظام العلماني في البلاد أن يعمل بشكل فعال، على الرغم من أن بعض المنظمات الطائفية والأحزاب السياسية كانت نشطة من وقت إلى آخر. الوقت، ولكن تم استبعادهم دائمًا من التيار الرئيسي للسياسة الهندية.(Anirban Mitra and Debraj Ray, **Op.Cit**, p. 8.)

في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بدأ الوضع يتغير، حيث فقد حزب المؤتمر ديكتاتوريته في الحكومة المركزية وفقد نفوذه الساحق، ونتيجة لذلك بدأوا في إيلاء المزيد من الاهتمام لنتيجة الانتخابات. وبدلاً من قمع الطائفية، فقد تحملوها أو حتى استغلوها. لقد انتهك الكونغرس والأحزاب الأخرى تدريجياً النية الأصلية للطائفية واتخذوا مقاربة براغماتية من أجل تلبية المصالح وتحقيق حملتهم. تراجع حزب المؤتمر وخسر موقعه المركزي كحزب حاكم. في ظل هذا الظرف، من أجل الفوز في الانتخابات، بدأوا في الاهتمام بتلبية مطالب الهندوس. على سبيل المثال، بدأت إنديرا غاندي في حضور طقوس الهندوسية. حتى أن الكونغرس اتخذ خطوات تتعارض مع مبدأ العلمانية ، وأظهر دعمًا للجماعات الطائفية علنًا، بل إنه تحالف مع شيف سينا في ولاية ماهاراشترا ودعم السيخ في البنجاب. أدى هذا إلى إلحاق ضرر جسيم بسياسة الكونجرس العلمانية.(Ibid, p.8)

في الثمانينيات، بدأ حزب بهاراتيا جاناتا في الارتفاع، واستمر استخدام الطائفية الهندوسية في النمو، مما تسبب في زيادة المشاعر الطائفية بين عامة الناس. في حين فشل حزب المؤتمر في اتخاذ إجراءات مضادة

فعالة، لم يطرح في الانتخابات أي شعارات جذابة. عندما اشتد نزاع المعبد، لم تتخذ حكومة الكونغرس أي خطوات فعالة للسيطرة على الوضع. قام عدد كبير من الهندوس المتعصبين باختراق الطوق، وهدم مسجد بابري، مما أدى إلى إراقة دماء طائفية واسعة النطاق. يعتقد المسلمون أن الحكومة لصالح الهندوس. لذلك، يمكن أن يُعزى التطور الطائفي في الهند إلى حد ما إلى عوامل حكومية وسياسية. (Raju G.C.Thomas, 1996, p147)

3) العوامل الاقتصادية

منذ الاستقلال، حققت الهند إنجازات كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسنت مستويات معيشة الناس بشكل مطرد، وتم تخفيف الفقر المطلق إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن الفقر النسبي آخذ في الارتفاع، مما يعني أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت هذه السنوات، مما جعل عددًا كبيرًا من الناس غير راضين عن المجتمع. كما ساهم السخط والتظلمات في تنامي التناقضات الاجتماعية والطائفية. المجتمع الهندي يقوم على استخدام الطبقة المهيمنة لنقل الصراع الطائفي، وتطويرها على المدى الطويل. حاليا، الفرق بين الأغنياء والفقراء في الهند خطير للغاية. في عصر العولمة الاقتصادية، يتعين على الهندوس والمسلمين التنافس بشكل مكثف من حيث التوظيف والترقية والتعليم. تتجلى الكفاءة والتناقض في المجال الاقتصادي في شكل صراع ديني. (Ramesh Thakur, July-August 1997, p.49)

في الهند، كان معظم المسيحيين والبوذيين وغيرهم من الهندوس من الطبقة الدنيا أو "المنبوذين"، ومعظمهم من قاع المجتمع. وفقًا لبعض التقارير، على الرغم من أن المسلمين يمثلون أكثر من 13 ٪ من السكان الهنود، إلا أن المركز السياسي والاقتصادي الرائد يمثلون حوالي 2 ٪ فقط، أي أقل بكثير من نسبتهم من السكان. المسلمون والأديان الأخرى غير راضين أكثر فأكثر عن الحكومة، ويطالبون بالمساواة والعدالة في المجال الاقتصادي والسياسي. وهذا بدوره يتسبب في رد فعل قوي بين الهندوس ويؤدي إلى زيادة المشاعر الطائفية الهندوسية. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر الهندوس المتخلفون إلى المهارات والفرص في تعلم اللغة الإنجليزية وإتقان المعرفة الحديثة، في حين لا يرغب الهندوس من الطبقة العليا في السماح للطوائف المتخلفة بدخول الصناعة والتجارة وصناعة البرمجيات، مما يجعل العديد منهم عاطلين عن العمل.(Ibid, p. 50.)

4) العوامل الثقافية

بناءً على فهم التأثير السيئ للطائفية، اختار نهرو العلمانية كأساس للدولة بعد الاستقلال، ومن أجل الوحدة الوطنية والهوية، اتخذ سلسلة من الإجراءات من الجوانب التشريعية والاقتصادية والدبلوماسية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، تجاهل نهرو التكامل النفسي والعاطفي بين الأديان المختلفة. لقد اعتقدوا خطأً أن التطور التشريعي والاقتصادي سيؤدي بطبيعة الحال إلى الوحدة الروحية. (Rui Hu & Keping Tian, Op.Cit, p. 245.)

الفرق بين الديانات المختلفة كبير، ولا سيما الفرق بين الهندوسية والإسلام. يختلف الهندوس والمسلمون اختلافًا جذريًا، أو حتى عكس ذلك تمامًا في العقيدة والطقوس وأسلوب الحياة. الهندوسية هي ديانة متعددة الآلهة، حيث يُعبد عشرة ملايين إله. الإسلام دين توحيدي، يعبد الله وحده. عبادة الأصنام سائدة في الهندوس، هناك العديد من الطقوس المعقدة، في حين أن الإسلام ضد عبادة الأوثان. يعبد الهندوس الأبقار ، ويعتبر الذبح والإساءة للماشية خطيئة، لكن المسلمين اعتادوا على أكل لحم البقر، في عيد الأضحى كل عام يقدمون لحم البقر والضأن كهدايا لبعضهم البعض.(Ibid, p. 246.)

هذه الاختلافات الثقافية تجعل الصراع الديني في الهند تصاديميًا ومستمرًا ومتكررًا، ولن يتم القضاء على تأثيره بأي حال من الأحوال في المدى القصير. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الهوية الثقافية بشكل مباشر إلى الخلاف بين الأديان المختلفة. وبينما كان الخلاف والتناقض متشابكين مع المصالح السياسية والاقتصادية معًا، فقد أصبح أكثر تعقيدًا وتكثيفًا. عندما تريد الأديان المختلفة الدفاع عن معتقداتها ومصالحها السياسية والاقتصادية، ستحدث تصادمات وصراعات. (Ibid, p. 246.)

في الواقع، معضلة الهوية الثقافية هي السبب الأساسي للتناقض والصراع الطائفي، وعوامل أخرى، مثل السياسة والمصالح الاقتصادية، وما إلى ذلك، كلها على أساس العوامل الثقافية.

سياسات الهند في إدارة الطائفية

كان هناك تحول واضح نحو سياسة الأغلبية والطائفية في الهند منذ وصول حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) إلى السلطة في عام 2014. وقد روج الحزب لإيديولوجية هندوتفا التي تعلن الهند في الأساس الهندوسية وعلى هذا النحو، ينبغي النظر إلى ثقافتها في شروط الأفكار والقيم الهندوسية. كما تطالب جميع الهنود، بغض النظر عن توجهاتهم الدينية، بالالتزام بالروح الهندوسية. (Suchandana Gupta, August 2014,)

https://timesofindia.indiatimes.com/city/bhopal/Jains-Sikhs-Buddhists-not-different-from-Hindus-RSS/articleshow/39495.560.cms

يتتبع حزب بهاراتيا جاناتا قيمه أيضًا في الحضارة الهندية حيث تعتبر الديانات الإبراهيمية عناصر أجنبية وتهديدًا للهندوس والهندوسية. بينما يتم تأطير المسلمين ليكونوا رجعيين وخطرين وبدائيين، فإن المسيحيين هم دعاة. أما بالنسبة للأقليات الدينية الأخرى بما في ذلك البوذيين والسيخ والجاينيين، فهم يعتبرون جزءًا من النظام السياسي الهندوسي الأكبر. (Azad Essa, August, 2019,)

https://www.middleeasteye(..net/opinion/indias-annexation-kashmir-straight-out-israeli-playbook

منذ إعادة انتخابه في عام 2019، نفذ حزب بهاراتيا جاناتا في ظل التحالف الديمقراطي الوطني (NDA) سلسلة من السياسات القومية الهندوسية المثيرة للجدل والتي يُنظر إليها على أنها أغلبية وطائفية وغير متسامحة في العديد من الأوساط المحلية والأجنبية. (Ibid)

أولاً، ألغى المادة 370 وقلص الوضع شبه المستقل للولاية الهندية الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة، جامو وكشمير. كما زادت الحكومة من العسكرة في الدولة، وشنت حملة قمع واسعة النطاق، واحتجزت قادة ونشطاء المعارضة، وحرمتهم من الإجراءات القانونية الواجبة. بالإضافة إلى ذلك، قطعت روابط الاتصال ومنعت الوصول إلى الصحفيين والنشطاء من توثيق وتبادل المعلومات حول الوضع، بما في ذلك مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. التعتيم الإعلامي المستمر في كشمير هو أطول إغلاق للإنترنت يحدث في دولة ديمقراطية.

كما احتجزت الحكومة الهندية أيضًا حوالي 5000 كشميري بموجب قانون السلامة العامة الذي يسمح لهم بالاحتفاظ بشخص ما لمدة تصل إلى عامين دون الحق في اللجوء إلى القضاء.

(https://www.amnesty.org/en/countries/asia-and-the-pacific/india/report-india/.)

ثانيًا، نفذت السجل الوطني للمواطنين (NRC) في ولاية آسام الذي استبعد حوالي مليوني شخص، ودفعهم إلى حافة انعدام الجنسية. كان سبيل الانتصاف الوحيد المتاح لأولئك المستبعدين هو من خلال محاكم الأجانب، وهي هيئة شبه قضائية حيث كانت الإجراءات تعسفية وكان صنع القرار متحيزًا وتمييزيًا، لا سيما ضد النساء – اللائي لا يتمتعن عمومًا بإمكانية الوصول إلى وثائق الهوية لإثبات وضعهن. تم احتجاز أكثر من 1000 أجنبي مُعلن في أحد مراكز الاحتجاز الستة في ولاية آسام التي تعج بالاكتظاظ وتتسم بظروف معيشية مزرية. حتى الآن، توفي 29 شخصًا في هذه المراكز. وانتحر كثيرون آخرون خوفًا من اعتقالهم. (Ibid)

ثالثًا، سنت حكومة مودي قانون تعديل المواطنة المثير للانقسام الطائفي (CAA) والذي بموجبه "الهندوس والجاين والبوذيين والسيخ والمسيحيين الهاربين من الاضطهاد من الدول المجاورة للهند سيتم منحهم الجنسية في الهند". يخشى الكثير من أن الجمع بين CAA مع NRC المقترح – الإجراء الإداري للتحقق من المواطن ومن ليس كذلك، قد يؤدي إلى عدد لا يحصى من الهنود يفقدون جنسيتهم ويصبحون عديمي الجنسية، كما حدث في ولاية آسام حيث كان NRC نفذت لأول مرة. وقد أدى ذلك إلى احتجاجات واسعة النطاق على مستوى البلاد – وهي أول تعبئة تلقائية لعموم الهند منذ عقود. إلى حد ما، أصدرت خمس ولايات قرارًا ضد قانون الطيران المدني وحثت الحكومة المركزية على إلغائه. كانت هناك انتقادات من وزارة الخارجية الهندية أيضًا. قال وزير الخارجية الهندي السابق شيفشانكار مينون إن قانون الطيران المدني كان "هدفًا من صنع الذات" وقد تغير رأي الهند بعد إقرار القانون. بينما كفل المتظاهرون إلى حد كبير الاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء البلاد، لجأ قادة حزب بهاراتيا جاناتا إلى الإدلاء بتصريحات بغيضة عن المتظاهرين، وفشلت السلطات في حماية المتظاهرين السلميين من عنف الشرطة والأوغاد الذين يزعمون أنهم من أنصار حزب بهاراتيا جاناتا والأيديولوجية القومية الهندوسية. وللحزب فصائل عديدة في معاقله حيث يتم تجنيد الشباب وتطرفهم وتهيئتهم للقتال من أجل قضية الهندوتفا.

يعتقد الكثيرون أن هذه التحركات تهدف إلى إعادة السرد القائل بأن الهند تنتمي إلى الهندوس.

عزز حكم المحكمة العليا في نزاع أيوديا، والذي حكم لصالح الجماعات القومية الهندوسية.

(Roshni Kapur & Nazneen Mohsina, 3 March 2020, Available at:)

https://www.mei.edu
/publications/shift-majoritarian-politics-and-sectarianism-india-domestic-and-international

كما تم الشعور بتداعيات المعارضة خارج الهند. لقد أثاروا ردود فعل قوية من قطاعات المجتمع الدولي التي كانت تتقبل المظاهرات الجماهيرية المناهضة لـ CAA والمجلس النرويجي للاجئين ومشاعر الأقليات. كما انتقدت هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان واللاجئين الأعمال الجديدة وشددت على أن الهند يجب أن تتقيد بالتزامها بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. (Ibid)

الطائفية وفاعلية الدولة في الهند

يتم اختبار سمعة الهند الدولية باعتبارها أكبر ديمقراطية ليبرالية في العالم مع المبادئ الدستورية للعلمانية والمساواة والتنوع والتسامح وقد تنخفض القوة الناعمة الهندية. لم يكن القصد من تطبيق الهند للعلمانية تقويض الهندوسية، بل لاستيعاب طيفها الواسع من الأقليات.

وعلى الرغم من مزاعم العلمانية والحرية الدينية، كان التحيز الديني موجودًا دائمًا في الهند. في حين ادعى حزب المؤتمر أنه مروج للعلمانية والتعددية الدينية، لعب بالورقة الهندوسية من وقت لآخر. ومع ذلك، فقد توسع تعبيره عن القتل بشكل كبير منذ أن تولى حزب بهاراتيا جاناتا السلطة. لقد قوضت النزعة القومية لحزب بهاراتيا جاناتا التقاليد التعددية النابضة بالحياة في الهند، وزادت من التعصب الديني، والتخويف الاجتماعي والتوترات بين الأغلبية الهندوسية والأقليات، بما في ذلك العنف المستوحى من الدين ضد الأخيرة. بدأ مواطنو الهند، وخاصة الشباب منهم، بتشكيل جبهة موحدة ومواجهة الخطاب الأصولي. قد تحقق الهند وعدها بثقافة مركبة للديمقراطية والتعايش والوئام بين الأديان على الرغم من النمو العدواني للطائفية البغيضة. (Ibid)

ولكن في الواقع، نجحت الهند فى حالة التعامل مع التعددية الدينية على الرغم من عدم تطبيقها لفكرة نماذج الديمقراطيات التوافقية القائمة على المحاصصة الطائفية أو العرقية أو الدينية بمعني توزيع الموارد السياسية، والاقتصادية، علي أساس الدين أو الطائفة أو العرق.

(محمد فايز فرحات، 16 سبتمبر 2014، http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/326111.aspx)،

ولتوضيح صعود الهند وفاعليتها كدولة يتم النظر إلى مجموعة التحولات الداخلية التي حدثت في الهند كالآتي:

1) تطور الاقتصاد الهندي

في عام 1991 واجه الاقتصاد الهندي أزمة غير مسبوقة. ويرى كثيرون أن بوادر أزمة هذا النموذج التنموي ترجع إلى منتصف الستينيات، مع جمود الدولة الهندية وعجزها عن الاستجابة السريعة للتطورات الاقتصادية الدولية، وبخاصة ذات الصلة منها بتغير طبيعة الرأسمال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، وهو الأمر الذي قاد بدوره إلى ثورة غير متوقعة في التجارة العالمية، حيث تضاعفت نسبة الإنتاج العالمي المخصص للتصدير خلال الفترة 1965–1990. بل والأهم من ذلك أن بلدان العالم الثالث تمكنت من مضاعفة نسبة صادراتها الصناعية في التجارة العالمية من 5% عام 1970 إلى 10% عام 1983. (عبد الرحمن عبد العال، 2004/10/3 http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4A9F2B3F-9920-43AE-905F-C889D31ED3E0)

لقد فاقت معدلات النمو الاقتصادي في ولايات الجنوب والغرب مثيلاتها بالشمال والشرق. ففى جوجارات، التي تعد أسرع الولايات نمواً، تضاعف معدل النمو الإجمالي فيما بين عامي 1993 و 2003، كما ارتفع معدل الناتج الفردي بمقدار 73% على خلاف ولاية أوتار براديش التي لم يتجاوز معدل الناتج الفردي بها 13% خلال ذات الفترة الزمنية. أما في ولاية بيهار، أشد الولايات فقراً، فقد بلغ 22% فقط. وفى السنة المالية 2002/2001 بلغ معدل الناتج الفردي في جوجارات 3.8%، أي أضعاف مثيله في بيهار. (المرجع السابق)

2) تطور مجالات التنمية البشرية

تتمتع الهند باقتصاد متشعب إقليمياً، لم تلعب فيه تاريخياً التجارة الخارجية، والمعونات والاستثمار سوى دور محدود نسبياً. ولئن كانت نسبة مساهمة الواردات والصادرات الهندية من السلع في الاقتصاد قد قفزت من 13% إلى 25% منذ عام 1993، إلا إنها ما تزال أدنى بكثير عن مثيلاتها في الصين ودول جنوب شرق أسيا، والتطور اللافت حقاً، هو الدور المؤثر لقطاع تكنولوجيا المعلومات الذى يسهم بحوالي 3% من الناتج المحلى الإجمالى.المعدل العام للفقر قد شهد انخفاضاً ملحوظاً على المستوى القومي منذ عام 1990.

فقد انخفض بكل من الريف والحضر بنسبة 10% فيما بين عامي 1990 و2000، حيث سجل في الريف تراجعاً من37% إلى27%،ومن33% إلى23%بالحضر. (إيمان عمر،

http://www.siironline.org/alabwab/derasat((01)/285.htm

3) التوسع العسكري

شهد عام 1998 طفرة استثمارية في المجالات العسكرية، حيث قفزت ميزانية الدفاع من 13% إلى 25% سنوياً، وحرصت المؤسسة العسكرية على حيازة المعدات التكنولوجية الحديثة، بهدف بناء قاعدة تحديث عريضة، ودعم المهارات التخطيطية، وتدشين القوة النووية الهندية من خلال توفير قاعدة بشرية وعلمية وتكنولوجية، ومراكز أبحاث علمية ومعاهد ومعامل متخصصة، ومفاعلات نووية، وهي العناصر التي تمثل البنية الأساسية في أي برنامج نووي، كما أنها قد عملت جاهدة على تدبير الخامات النووية اللازمة، ووفرت التمويل اللازم للبرنامج النووي مما مكنها في النهاية من امتلاك الأسلحة النووية.(السيد صدقى عابدين، 2004/10/3،

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/B7F39E1B-E847-4497-9335-9DCD0639D61E)

يجب النظر الى الظروف التي تمت خلالها عملية الإصلاح الاجتماعي المعقدة، التي بدأت خلال المرحلة الاستعمارية ثم استمرت في ظل الدستور الليبرالي للبلاد، وكانت النقطة المركزية هي ضرورة تدخل الدولة وإحكام سلطتها في مجالات الحياة الاجتماعية الخاضعة لسيطرة الممارسات الدينية التقليدية؛ ومن ثم أصبح من الممكن أن تتدخل الدولة في دخول المعابد، وفي قوانين الأحوال الشخصية لتجعلها أكثر توافقا مع مبدأ المساواة الليبرالي.(فاطمة أسامة، 2016، https://democraticacde/?p=35051

تمثل التجربة التنموية الهندية واحدة من أهم التجارب المثيرة للجدل في العالم المعاصر، حيث استطاعت الهند في السنوات الأخيرة أن تحقق تطورا كبيرا في قدراتها التنموية وأن يصبح قوة اقتصادية عالمية، لكنه في

المقابل، البلد الذي تتسع فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء حيث يعاني فيه أكثر من ربع سكانها من الفقر، ولهذا فإن هذا البلد يجمع المتناقضات.

يجب النظر الى سياسة الهند الاقتصادية والسياسية والتعليمية

1) الإصلاح الاقتصادي: (المرجع السابق)

قامت الهند باستحداث وظائف جديدة لتزايد عدد السكان الذى يصل الى أكثر من 1,16 بليون نسمة، ومن أهم الاصلاحات التي قامت بها الهند في هذا المجال هي: تحسين النظام المالي عن طريق زيادة القدرة على الادخار والاقتراض، تحسين التعليم، الرعاية الصحية، تبسيط الاجراءات البيروقراطية، تشجيع التجارة الخارجية، وغيرها.

كانت نسبة الفقر في الهند وفقا لإحصائيات بنك التنمية الاسيوية بلغت 41.6% عام 2005 وانخفضت النسبة الى 32.7% عام 2010 ، بالتالي انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 36% الى 22% في الفترة(1993–2009)، حيث زادت أجور سكان المدن عنها في الريف، كما تحسنت أوضاع التعليم في المدن عنها في الريف مما أدى الى حدوث مصادمات بين أهل الريف والمدن، كما أدخلت الهند سياسة الاستثمار الأجنبي حيث ترى الدول الاجنبية أن الهند تعتبر سوق كبيرة لكثرة عدد سكان الهند المستهلكين للمنتجات.

2) الإصلاح التعليمي: (المرجع السابق)

تعمل وزارة التربية والتعليم الهندية على توحيد المناهج لإخراج طلاب قادرين على التحليل والفهم وقدرين على العثور على فرص عمل، ويعتبرون أن زيادة مرتبات المعلمين هي أول طريق للإصلاح، كما أدخلوا تعديلات تشمل كل المواد كما أكدت السياسة القومية للتعليم التزامها بتحسين وضع المرأة فوضعت برنامج هدفه زيادة اقبال المرأة الهندية على التعليم حيث زاد معدل الفتيات المعلمات بنسبة 9.54% في عام 1991، والخطة الحالية للسياسة التعليمية تهدف الى زيادة نسبة المعلمات المشاركات في العملية التعليمية لتصل الى 50% من إجمالي عدد المعلمين في المستقبل القريب.

الخاتمة

ختامًا، نجد أن الهند من الدول التي تتغلل بها الطائفية بشكل كبير، إلا أن فاعلية الدولة الهندية لم تتأثر بهذا، فالهند دولة ذات فاعلية، تستطيع ممارسة كافة وظائفها، وهو ما اتضح من نجاحها في ممارسة الديمقراطية وإن كانت شكلية، كما قدمت سياسة يحتذى بها في إدارة التعددية العرقية والدينية لتحقيق الاستقرار السياسي، حيث تأثرت الهند بالنظام البرلماني البريطاني وكونت دولة فيدرالية بمعنى أنها قامت بعمل اصلاح سياسي واقتصادي ضخم جعلها تنتقل من أنها دولة فقيرة إلى دولة حاربت الفقر.

قائمة المراجع

–المراجع باللغة العربية:

1) إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية، دراسات،
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm
2) حسن موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009.
3) رشيد الخيون، **ضد الطائفية: العراق جدل ما بعد نيسان 2003**، بيروت: مدارك للطباعة والنشر، 2011.
4) السيد صدقى عابدين، القوة العسكرية الهندية، الجزيرة.نت، 2004/10/3،
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/B7F39E1B-E847-4497-9335-9DCD0639D61E
5) عبد الرحمن عبد العال، "تطور الاقتصاد الهندي"، **الجزيرة نت**، 2004/10/3،
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4A9F2B3F-9920-43AE-905F-C889D31ED3E0
6) فاطمة أسامة على أحمد، " التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ عام 2002"، **المركز الديمقراطي العربي**، 2016، https://democraticac.de/?p=35051
7) محمد فايز فرحات، الحالة الاسيوية، **الاهرام اليومى**، 16 سبتمبر 2014،
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/326111.aspx
8) مروة محمد عبد المنعم بكر، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، مج 23، ع 2، 2022.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1) "India,"**AmnestyInternational,**November23,2018, https://www.amnesty.org/en/countries/asia-and-the-pacific/india/report-india/.
2) Anirban Mitra And Debraj Ray, "Hindu-Muslim Violence in India: a Postscript From the 21st Century", **Advances in the Economics of Religion**, June 2019.
3) Azad Essa, "India's annexation of Kashmir is straight out of the Israeli playbook," **Middle East Eye,** August 7, 2019, https://www.middleeasteye.net/opinion/indias-annexation-kashmir-straight-out-israeli-playbook.
4) Britannica, "Sikh separatism",Available at: https://www.britannica.com/place/India/Sikh-separatism
5) Nay Olivier. Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids, **International Political Science Review**, 33.1 ,2013.
6) Raju G.C.Thomas, **Democracy, Security and Development in India** (Martin's Press, New York 1996.
7) Ramesh Thakur, "India in the World: Neither Rich, powerful, nor Principled", **Foreign Affair**, July-August 1997.

8) Roshni Kapur & Nazneen Mohsina, "The Shift to Majoritarian Politics and Sectarianism in India: Domestic and International Responses", 3 March 2020, Available at: https://www.mei.edu/publications/shift-majoritarian-politics-and-sectarianism-india-domestic-and-international

9) Rui Hu & Keping Tian, "A Brief Study of Sectarian Conflicts in India", **International Conference on Humanities and Social Science Research**,2015.

10) Suchandana Gupta, "Jains, Sikhs, Buddhists not different from Hindus: RSS," Times of India, August 2, 2014, https://timesofindia.indiatimes.com/city/bhopal/Jains-Sikhs-Buddhists-not-different-from-Hindus-RSS/articleshow/39495560.cms.

11) The Origin of Conflict Between Muslims & Hindus, Available at: https://study.com/academy/lesson/the-origin-of-conflict-between-muslims-hindus.html